



مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية
سلسلة «الدورات»

لماذا احترقت «النمور» الأسيوية؟

موضوع الدورة الأولى لسنة 1998

فاس

7 - 9 محرم 1419 هـ

4 - 6 مايو 1998 م

دروس الأزمة الاقتصادية في آسيا أسئلة وأجوبة في محاولة غير مختص بالاقتصاد للفهم

أحمد صدقي الدجاني

لماذا أمسكت النار بالنمور الاقتصادية الآسيوية؟

برز هذا السؤال بقوة في صيف عام 1998 الميلادي، حين أمسكت النار «بالتنينات» الآسيوية. وبدأ كل «أفعوان» منها وقد أصابه مسٌّ يحاول جاهداً إطفائها ويتطلع إلى العون. وشاع قلق في أرجاء المعمورة بين المختصين في الاقتصاد، وشمل كثيرين من غير المختصين حين تتالت تداعيات الحدث. وها هو راعي أكاديمتنا يدعونا للإجابة عن هذا السؤال الذي لا يزال مطروحاً، والنظر في هذا الموضوع الحيوي.

حين بدأت نذرُ هذه الأزمة الآسيوية، وجد أفراد كثيرون في عالمنا من غير المختصين بالاقتصاد أنفسهم أمام إعلامٍ مكثفٍ في عصر ثورة الاتصال ينقل أخبار الأزمة يوماً بعد يوم، ويصف ما أصاب «النمور الآسيوية» بسببها. وما أسرع ما تردد في هذا الإعلام وصف هذه «النمور» بأنها «من ورق». وهكذا برزت أمام غير المختص أسئلة عدة، واشتدت حاجته إلى فهم ما يجري على حقيقته، فطفق يسأل أهل الذُكر ويحاوّرهم، ثم يقرأ ما يشيرون عليه به، ثم يتأمل فيما سمع وقرأ.

أنمور؟ أم نمور من ورق؟

أول هذه الأسئلة هو عن حقيقة هذه الدول الآسيوية عند وقوع الأزمة، «هل كانت نموراً حقاً، أم كانت نموراً من ورق؟» وقد تساءل واحد من الاقتصاديين العرب البارزين وهو د. عمرو محيي الدين، في بحثه القيم عن الأزمة «هل كنا نعيش في ظل وهم وخداع، خلقناه نحن، أم خلقتنا لنا تقارير ودراسات المؤسسات الدولية حول هذه التجربة؟».

لقد دأبت المؤسسات الدولية المعنية بالاقتصاد العالمي طوال العقدين الماضيين على الحديث عن «نمور آسيوية ناضجة» هي كوريا وسنغافورة وتايوان وهونج كونج، وعن «نمور أخرى ناشئة» هي تايلاند وماليزيا والفلبين وأندونيسيا، وكانت تشير إليها بالبنان باعتبارها «رائدة لتجربة فريدة في التصنيع، تمثل التوليفة الصحيحة من السياسات التنموية التي يجب على الدول الأخرى اتباعها، تقودها الصناعات التصديرية "Export-Led Growth" وقد أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات العالمية الأخرى وكبار المستثمرين على تجربة هذه الدول «المعجزة الآسيوية» ووصفت القائمين بها بأنها نمور «آسيوية»، وأسمتهم «الدولة الصناعية الحديثة». ويتداعى إلى الخاطر ما جاء في تقرير «جوارنا الكوني» الأممي الذي صدر في 94/11، وأشارت إليه في بحثي عن «العولمة والهوية» حول «ما يعمل الأداء الاقتصادي الباهر للنمور الآسيوية والصين والهند، على نقل مركز الجاذبية الاقتصادية في العالم». فهل حدث نهوض حقيقي في هذه الدول؟ وما هي مظاهره؟

دول حققت نهوضاً

نتجه بالسؤال بداية إلى أهل الذُكر من المختصين بالاقتصاد، ما دام الموضوع اقتصادياً فنجد إجماعاً بين الدراسات الاقتصادية التي تناولت

الاقتصاد العالمي في العقدين الماضيين، على أن هذه الدول الآسيوية الثمان حققت نهوضاً حقيقياً لافتاً وباعثاً على الإعجاب. وتتشهد هذه الدراسات بالجدول التي تعطي مؤشرات اقتصادية، وتشمل هذه المؤشرات متوسط نحو الناتج المحلي، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات الجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي، والاحتياطات الدولية عدا الذهب والدين الخارجي، ونسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي، ومعدل التضخم السنوي، وميزان المدفوعات/ الناتج المحلي الإجمالي. وقد انتهى د. عمرو محيي الدين من عرضه لجدول صندوق النقد الدولي بين عام 1994 و1997 التي تناولت «الإحصاءات المالية العالمية» إلى القول «تؤكد هذه البيانات حقيقة المعجزة الآسيوية، فقد حققت دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة من 1980 إلى 1996 معدلاً سنوياً لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أسعار عام 1990) نسبته 7.5٪ مقارنة بمعدل نمو سنوي نسبته 2.4٪ في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول أمريكا اللاتينية».

مظاهر هذا النهوض الحقيقي

في شرح حيثيات هذا الحكم بحدوث نهوض حقيقي، تعرض التقارير الاقتصادية هذه لكل دولة من هذه الدول الآسيوية، وما حققت من معدلات نمو مرتفعة، وتسجل أنه على الرغم من هذه المعدلات، «فقد أمكن أحتواء معدل التضخم السنوي بها في نطاق مقبول». و«تحقق النمو دون أن يكون مصحوباً بتصاعد الضغوط التضخمية -جزئياً تحت دفع قوى الطلب المحلي خاصة الاستثمار، وبصورة أساسية نتيجة لجذب قوى الصادرات، مما أدى إلى إطلاق نموذج النمو تحت قيادة الصادرات على نمط التنمية الذي تحقق في هذه البلدان». و«تغيرت جذرياً تركيبة الصادرات في مجموعة دول جنوب شرق آسيا، حيث زادت كثافتها الرأسمالية كما هو الحال في تركيبه، إنتاج الدول الصناعية المتقدمة».

و«حققت مجموعة بلدان شرق وجنوب آسيا معدلات للاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي) غير مسبوقة، ومعدل الاستثمار هو أحد المحددات الأساسية للنمو عند الاقتصاديين، كما حققت معدلات عالية جداً من الادّخار المحلي مقارنة بالدول النامية الأخرى، وحتى ببعض الدول الصناعية المتقدمة.» و«لم يقف الأمر عند هذا الحد، إذ تتسم هذه الدول بانضباط المالية العامة، فقد تحققت معدلات الاستثمار المرتفعة ومعدلات الإنفاق العامة المرتفعة، بما فيها الإنفاق العام الاجتماعي (كالتعليم والصحة... إلى آخره) دون أن يصاحب ذلك زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة. فقد ظلت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الحدود المقبولة والمتفق عليها دولياً، ولعل ذلك من العوامل التي ساعدت هذه الدول على تحقيق هذه المعدلات المرتفعة من النمو دون أن يصاحبها معدلات مرتفعة من التضخم.» و«حققت هذه الدول إنجازات هامة في توزيع الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة. وكذلك في مؤشرات التنمية البشرية، وهي: توقّع الحياة عند الولادة، ووفيات الأطفال، ونسبة الأمية عند الكبار، ونسبة تعليم القوة العاملة، بحيث تكاد تقرب مؤشراتهما من المستويات السائدة في الدول الصناعية.» كما أوضح د. عمرو محيي الدين في دراسته الشاملة «ماذا حدث في شرق وجنوب شرق آسيا؟ تحليل لأزمة العملات والأسواق المالية في هذه الدول: سماتها، أسبابها، ونتائجها»، التي أصدرتها الدائرة الاقتصادية في بنك الكويت الصناعي في 1997/11.

استحضار حال ما قبل النهوض

هذا النهوض الحقيقي الذي حققته دول آسيا الثمان، يتجلى بصورة أوضح حين نستحضر ما كان عليه حال اقتصادها وحال الاقتصاد الآسيوي بعامة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ويستذكر د. علي عتيقة الاقتصادي العربي البارز في حوارٍ معه حول الموضوع ما كتبه جانر ميردال Ganer Myrdal وهو

اقتصادي سويدي مرموق في الخمسينات حول «المأساة الآسيوية» Asian Drama، «بحث في فقر الأمم» الذي عارض فيه عنوان كتاب آدم سميث الشهير «بحث في ثروة الأمم»، وكيف استمر هذا الحال حتى انتهاء حرب فيتنام، وضعف تأثير العامل الخارجي الاستعماري، فتحولت المنطقة إلى منطقة تعاون اقليمي.

ما هي عوامل هذا النهوض؟

سؤال آخر يبرز هنا، بعد تأكيد حدوث نهوض حقيقي في هذه الدول الآسيوية، وهذا السؤال هو: ما سرّ هذا النهوض؟ ما هي العوامل التي تفاعلت لتحقيقه؟ وكيف حدث؟

يجيبني باحث اقتصادي عربي شاب عن هذا السؤال، وأنا أحاوره، بأن هناك عوامل داخلية أسهمت في ازدهار اقتصاد هذه الدول، وعوامل أخرى خارجية. والنهوض ظاهرة عمرانية حضارية، تتفاعل لتحقيقه عوامل درسها علماء تاريخ الحضارات، وهو لا يتم بين يوم وليلة، وإنما عبر عمر يأخذ وقته.

عوامل داخلية

سألت الباحث الاقتصادي الشاب، وأنا أحاوره، عن هذه العوامل فأجابني قائلاً «نبدأ بالعوامل الداخلية، وأولها استقرار سياسي، وقوى عاملة مدربة ورخيصة، وأسواق ضخمة للمنتجات الاستهلاكية الأساسية والكمالية والسلع الوسطية والآلات والمعدات في أكثر المجالات».

الحق أن هذا الاستقرار السياسي، وفرّ امكانية قيام الدولة «بدور إشرافي في بداية التجربة خاصة عبر التحكم في مصادر التمويل المصرفي وتخطيط الأولويات الاستثمارية والسياسة الانتقائية الضابطة للحوافز الممنوحة لرأس المال المحلي والأجنبي». كما يقول د. محمد عبد الشفيق عيسى في مقاله «هيا نتعلم الدرس الآسيوي» (جريدة العربي 1998/3/12).

عامل ثانٍ داخلي هو أن «الدولة وفّرت إطاراً قانونياً ونظاماً ضريبياً جاذباً للاستثمارات الخارجية المباشرة وغير المباشرة في أسواق رأس المال المنظمة». يقول الباحث الشاب الطيب الدجاني، وقد حرصت الدولة أيضاً على تحقيق تحول صناعي هيكلية، وتعميق تقني، «من أنشطة كثيفة العمالة إلى أنشطة كثيفة رأس المال، إلى أنشطة كثيفة الاستخدام للعلم والتكنولوجيا»، كما يقول محمد عبد الشفيق عيسى.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن باحثين اقتصاديين يلاحظون أن التنظيم السياسي في هذه الدول كان سلطوياً ومستبداً في كثير من الأحيان، وهؤلاء يستشهدون بقول ينسب لرئيس وزراء سنغافورة السابق لي كوان يو الذي كان يحظى باهتمام الساسة في الغرب «إن التنظيم السلطوي هو الأكثر قدرة على تحقيق النجاح الاقتصادي». وقد أشار بعض هؤلاء بأصبع اتهام لهذا «التنظيم السلطوي» قائلين أنه حقق ازدهار الاقتصاد بفضل «استغلال منهجي للطبقة العاملة، بزيادة ساعات العمل وتشغيل الأطفال والنساء وخفض الأجور وحرمان العمال من حقوقهم النقابية والسياسية، وتكليفهم بخدمات بدون أجر». بينما تحدث علماء آخرون عن خصائص المجتمعات في هذه الدول التي من بينها «سماحة التنوع الثقافي، وحرص على الادخار والتوفير المحلي، واهتمام بالمشروعات الصغيرة». ودور هذه الخصائص في تحقيق النهوض.

وقفه أمام القيم

هذا الحديث عن خصائص هذه المجتمعات طرح حين حدث النهوض مسألة «القيم الآسيوية» التي كثر الحديث عنها آنذاك، تماماً كما يكثُر اليوم بعد تفجر الأزمة، وقد تردد في هذا الطرح، في تفسير ما تحقق من ازدهار اقتصادي «أن تقديم الدولة على الفرد، والتضحية بمصلحة الجزء لخدمة الكل وإعلاء التكافل على الحرية» هي قيم تساهم في تحقيق النهوض. تماماً كما يتردد اليوم بعد تفجر

الأزمة تهجم البعض على هذه القيم، إلى حدّ التشفي بمن أعلى من شأنها، واعتبارها من أسباب تفجر الأزمة، «وبخاصة أولئك الذين يتعاملون مع العالم من منظور أمريكي مركز على الذات Americo Centric». كما أوضح د. إبراهيم عرفات في مقاله «القيم الآسيوية والأزمة المالية في دول النمر» (الأهرام 98/3/7). ويشن هؤلاء اليوم هجوماً شديداً على هذه القيم، معلنين تهافت ما سمي «بالنموذج الآسيوي في التنمية»، ونهاية خرافة المعجزة الآسيوية، ومُعلنين من شأن النموذج الغربي، الذي هو في رأيهم وزعمهم، الأصلح الذي سيبقى.

واضح أن مثل هذه الأحكام على مسألة القيم الحضارية ودورها في النهوض وفي الأزمات تتسم بالانفعال وتنتسب إلى رد الفعل، لأن التاريخ الحضاري ينبها إلى حقيقة تعدد الحضارات وسيادة قيم بعينها في كل منها، وإلى دور هذه القيم في حياة الناس في كل طور حضاري. والرأي الذي نطمئن إليه في هذه المسألة هو أن قيم الروح الجماعية والتكافل الأسري والمجتمعي في مجتمعات هذه الدول أسهم في النهوض وازدهار الاقتصاد، وكان من ثمار ذلك أنها حققت إنجازات هامة في توزيع الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة، وكذلك في مؤشرات التنمية البشرية، التي سبقت الإشارة إليها، ومنها التعليم والصحة.

عامل خارجي

هذه العوامل الداخلية التي أسهمت في تحقيق نهوض الدول الآسيوية الثمان اقترنت بعامل خارجي تفاعل معها يستحق أن يولى اهتماماً، وهو متصل بظاهرة العولمة. فالتحرك الاقتصادي الآسيوي بدأ في فترة فتحت فيها الدول الغربية الغنية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية أسواقها أمام المنتجات المصنعة في هذه الدول الآسيوية، وكانت أمريكا قد شجعت كوريا إبان الحرب الفيتنامية على تصنيع معدات وبضائع بسيطة تلزم قواتها العسكرية. وما لبثت الاستثمارات الأجنبية أن أقلت على الاستثمار في هذه الدول حين جذبتها الإطار القانوني

والنظام الضرائبي. وظاهرة العولمة - كما سبق أن ذكرنا في ندوة الأكاديمية حول العولمة والهوية - «هي تحرك متسارع نحو عالمية متكاملة عززه إلغاء القيود التنظيمية مع التغيرات المتسارعة في تقنية الاتصالات والحاسب». وقد أقبلت الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بهذا التحرك على الاستثمار في الدول الآسيوية الثمان، وحثّ هذا الإقبال أصحاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل على الاستثمار فيها بدورهم. وكانت تطورات تقنية الحاسب في العقدين الماضيين قد أوجدت سوقاً عالمياً يتألف من «قطاع كهربى من الأسهم والسندات وتجارة العملة» لا سيطرة من الدول عليه. وهذا الوصف لتوماس فريدمان في مقاله «العولمة ليست خياراً» (نيويورك تايمز 1997/9/30). ونشط «المضاربون» في هذا الاستثمار، وقام «الإعلام الاقتصادي» الذي انتشر في الصحافة وعبر شبكة «إنترنت» بإغرائهم في مرحلة ازدهار الاقتصاد الآسيوي على ذلك، ويلاحظ الاقتصاديون أن هناك ارتباطاً بين سوق العملات وسوق الأوراق المالية يحسن إدراكه لفهم تحرك الاستثمارات. «ذلك أن العمل على فتح أسواق المال المحلية أمام رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيعها على التدفق إلى الداخل للتعامل في هذه الأسواق يتطلب عمل ترتيبات خاصة بقابلية العملة المحلية للتمويل لغير المقيمين» تضمن خروج رؤوس الأموال الأجنبية في أي وقت يشاء فيه أصحابها، كما شرح د. عمرو محيي الدين في بحثه، وهكذا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على هذه الدول في بداية تحولها الاقتصادي، وتساعد خطه البياني، فقفزت نسبته عالياً، كما توضح جداول متوسط معدل النمو السنوي بين عامي 1965 و 1995، في إحصاءات صندوق النقد الدولي.

هذه هي إذاً العوامل الداخلية والخارجية التي تفاعلت في تحقيق النهوض الآسيوي الاقتصادي، الذي بلغ حجم الاستثمار فيه ضعف ما كان عليه في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، وبقي معدل النمو فيه بنسبة 8% لثلاثة عقود متتالية، وهكذا يتأكد لنا عند هذا الحد من حديثنا أن هذا النهوض كان حقيقياً وحدث بفعل عوامل محددة.

تعليل النهوض الآسيوي الاقتصادي حضارياً

نزداد فهماً لهذه النتيجة التي توصلنا إليها من خلال حديث الاقتصاديين عن النهوض الآسيوي الاقتصادي، إذا نحن نظرنا إلى تجربة دول شرق آسيا بمنظور العمران الحضاري الأمل، ذلك أن الازدهار الاقتصادي في منطقة ما وثيق الصلة بازدهار جوانب الحياة الأخرى فيها، روحية وثقافية وفكرية وسياسية، وهذه جميعها تمثل ازدهار العمران الحضاري.

إن شروط النهوض كما شرحها مالك بن نبي في أول كتبه عن مشكلات الحضارة بعد الحرب العالمية الثانية تتوافر حين يتفاعل الإنسان مع التراب والزمن بدافع محرك العقيدة والحضارة كما أوضح توينبي في دراسته «التاريخ» بأن المجتمعات تزدهر حين تقود نخبة من المجتمع مؤمنة به مستلهمة إرادته بحافز من قيمه العلا وبلوغاً لأهداف بلورها. وقد كانت شعوب شرق آسيا حين بدأت النهوض، خارجةً من نير استعمار مباشر بالغ القسوة بعد معارك تحرر خاضتها، كما كانت قد أبرزت قياداتها التي تمثلت روح ثورة التحرير في عصرنا واستلهمت مبادئ باندونغ وأدركت أبعاد عصرها وتفاعلت مع العالم المحيط بها، ونجحت هذه القيادات في استفنار طاقات الشعب، وكان من القرارات التي اتخذتها قراراً استراتيجياً بالتسلح بالعلم، فتحققت انطلاقة في التعليم والتدريب استوقفت المتابعين، وهكذا احتلت هذه الدول مراكز متقدمة في لوائح تعليم الرياضيات والعلوم، وتكامل هذا العامل -كما لاحظ محمد السماك في حديثه عن الطبقة الجديدة في عصر العولمة التي هي طبقة علمية- مع عاملي مصالح القوى الأجنبية والدين (الأهرام 1997/7/30). وقد رأينا كيف حققت حكومات هذه الدول إنجازات هامة في رفع مستوى معيشة شعوبها وتوزيع الدخل القومي، وفي مختلف مؤشرات التنمية البشرية.

عبرة هذا الحديث عن النهوض الآسيوي الاقتصادي هو أنه جانب من نهوض عمراني حضاري شامل، وأن شعوب شرق آسيا استطاعت تحقيقه، حين وفرت شرائط النهوض، وأن ما حققته وضع أساساً صلباً يمكن الانطلاق منه للخروج من أزمة حدثت لها أسبابها، ومعالجة هذه الأسباب.

نستطيع أن نستحضر صورة لهذا النهوض العمراني الحضاري الشامل، من خلال ما رواه زوار تلك الدول عما رأوه فيها أثناء هذه الحقبة، وكاتب هذه السطور واحد منهم، وهو يذكر انطباعاته عن كل من بلاد التّاي وماليزيا حين زارهما عام 1992، كما يذكر أحاديث معارفه وأصدقائه الذين زاروا جميع هذه الدول. والحق أن الصورة التي كونها الجميع، هي عن نهوض يشمل مختلف جوانب الحياة من تعليم وصحة وتدريب وإنشاءات، يتجلى فيه دأب الإنسان على العمل، ومهاراته في التعلم واكتساب الخبرات التقنية الجديدة، وهو المشهور عبر التاريخ بدقته الحرفية، ويلفت النظر في هذا النهوض بخاصة روح من الثقة والعزم على الإنجاز، وهذه الصورة تصدقها الأرقام التي سجلتها التقارير الاقتصادية. ونحن بحاجة دوماً إلى «أنسنة الأرقام» برؤية حركة الناس في مجتمعاتهم.

إذا كانت الدول الآسيوية قد شهدت نهوضاً حقيقياً، كما رأينا، تفاعلت فيه عوامل داخلية وخارجية فماذا إذا جرى لها كي تنفجر فيها هذه الأزمة الاقتصادية الحادة؟ سؤال يستحق النظر فيه والإجابة عنه.

ماهي الأسباب المباشرة للأزمة الاقتصادية الآسيوية؟

لا يزال هذا السؤال ملحاً على الكثيرين في عالمنا بعد مضي قرابة عام على تفجّر الأزمة الاقتصادية هناك، وفي محاولة الإجابة عنه، نتتبع كيف تنشأ أزمة.

يتضح من التقارير والدراسات والبحوث الكثيرة التي كتبت عن الأزمة، أن ملامحها بدأت في الظهور في النصف الثاني من شهر أيار/ مايو 1997 حين لم

تنجح محاولات متكررة قامت بها سلطات النقد التايلاندية للحفاظ على سعر صرف «الباهت» وحدة عملتها، وقد أعلنت تلك السلطات فك ارتباط الباهت بالدولار الأمريكي، فكان أن انخفضت قيمته فوراً بنسبة 20٪، وما أسرع ما تلاه في 7/11 انخفاض سعر البيزو الفلبيني، ثم سعر صرف «الرينجيت» الماليزي في 7/14، فسعر صرف «الريية» الأندونيسية وانتقلت العدوى ببطء ثم بتسارع إلى أسعار صرف عملات كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وأخيراً هونج كونج التي شهدت بورصة أوراقها الماية انهياراً بنسبة 6٪ يوم 10/22 في يوم واحد، مما أثار زهول العالم، وهكذا شملت الأزمة النمر الناشئة والنمر الناضجة على السواء.

تفجر الأزمة

لقد تفجرت الأزمة حين بدا متوقعا تخفيض سعر صرف العملة المحلية في هذه الدول. وذلك بعد ظهور عجز كبير في ميزان المدفوعات فيها. واتخذ هذا التفجر شكل بيع الأصول المالية، بما فيها الأوراق المالية كأسهم، بهدف الخروج برؤوس الأموال، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في أسعار الأسهم والأوراق المالية الأخرى، وإلى وقوع ضغوط على سوق الصرف الأجنبي حتى تتحقق عملية الخروج، وقد ولدت محاولات سلطات النقد وقف تدهور سعر الصرف باستخدام جزء من الاحتياطي الرسمي بالعملة الأجنبية، موجة تشاؤم بشأن المستقبل بين المستثمرين أدت إلى حركة أخرى في مبيعات الأسهم، وهكذا رأينا انهيار إحدى أهم شركات المال العاملة في سوق تايلاند، وهي شركة فاينانس ون Finance One الأمر الذي أشعل فتيل الأزمة.

98.5٪ من سوق الصرف العالمي في الاستثمار والمضاربة

إن مما يستحق الوقوف أمامه هنا أن عالمنا يشهد في أسواق الصرف وأسواق المال حجم تعامل غير مسبوق، حيث أصبحت نسبة الصادرات العالمية

التي بلغت عام 1995 رقم 4.8 ترليون دولار أمريكي 1.5٪ من حجم التعامل في الصرف الأجنبي، وهذا يعني كما يقول د. عمرو محيي الدين أنه من بين كل 100 دولار أمريكي يتم التعامل بها في أسواق الصرف الأجنبي يستخدم 1.5 دولار أمريكي لغرض تمويل الصادرات من السلع والخدمات، بينما يستخدم الباقي وقدره 98.5 دولار أمريكي لأغراض الاستثمار والمضاربة، الأمر الذي يجعل من الصعب على البنوك المركزية، كل بمفرده، أو مجتمعة أن تحارب الجهود المتكاثفة لكبار المضاربين للتأثير على مستوى سعر صرف عملة معينة. ذلك أن صناديق الاستثمار التي تقع تحت تصرفها هذه الكمية من الأموال تستطيع الحصول على بلايين الدولارات بتكلفة منخفضة أو حتى بدون تكلفة لتحركها ذهاباً وإياباً عبر العالم في لمح البصر. وقد بلغ هذا التحرك في عام 1995 مبلغ 1.5 ترليون دولار في يوم واحد. وهكذا رأينا بعض الاقتصاديين يطلقون اصطلاح «المستثمر الاستخراجي» على المضارب، لأنه يستخرج الأرباح من نشاط الآخرين.

وطأة المضاربين

لقد كان جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا السابق من الذين شعروا بوطأة المضاربين على اقتصاد الدول عام 1992 أثناء أزمة الاسترليني، فقام باتهامهم ووصفهم بنعوت غير حسنة. ورأينا عند حدوث الأزمة الآسيوية كيف قامت المضاربة بدور في الضغط على سعر صرف الرينيت، مما دعا محاضير محمد رئيس وزراء ماليزيا إلى الإدلاء بعدد من التصريحات تشير بأصبع الاتهام للمضاربين وتلعنهم، الأمر الذي أدى إلى هجوم وسائل الإعلام المساندة لأحد كبارهم عليه، مما نجم عنه فقدان ثقة المستثمرين في توقعات التعامل المستقبلية وتصاعد موجات الخروج من الرينيت إلى الدولار.

إن هذه الأزمة الآسيوية، تلفت الأنظار بقوة إلى ظاهرة المضاربة والمضاربين في عالمنا التي اتسعت بشكل غير مسبوق. كما تلفت الأنظار إلى دور إعلام الأزمات في التأثير على التوجهات في هذه الظاهرة.

ويبرز عند هذا الحد من الحديث، السؤال:

ما هي أسباب هذه الأزمة الاقتصادية الآسيوية؟

لماذا حدثت؟ أين مكنم الخل؟

يجد غير المختص في الاقتصاد نفسه وهو يحاول الفهم، أمام ما يقوله الاقتصاديون في تحليل وقوع الأزمة، ويبدل جهداً في الإحاطة بما يطرحونه من أسبابها، ويعتمد إلى تحديد ما هو داخلي منها وما هو خارجي. ويتتبع العلاقة القائمة بين الفاعلين الثلاثة في مسرح الأحداث: الدولة، والبنوك، والشركات.

استمرار العجز في ميزان المدفوعات

أحد أسباب الأزمة هو استمرار العجز في ميزان المدفوعات وفي ميزان التجارة، وفي الميزان الحكومي. فالمدفوعات كانت -كما يقول الباحث الشاب- أعلى من المتحصلات، وكانت الواردات أكبر من الصادرات، ويلاحظ عمرو محيي الدين أن هذا العجز تصاعد بعد عام 1995، مما أدى إلى تصاعد التوقعات بضرورة تخفيض سعر صرف العملة المحلية. ولقد تصاعد العجز حين تراجعت صادرات الدول الآسيوية عام 1996 بفعل ركود السوق العالمي للحاسب الآلي، وتراجع المقدرة التنافسية الدولية لهذه الدول الآسيوية فيما يخص السلع الصناعية كثيفة العمل. وحدث هذا التراجع بسبب التزام الدول نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بالدولار الذي ارتفع سعره عام 1996، فأدى إلى ارتفاع سعر صرف عملات هذه الدول، وبالتالي إلى تراجع قدرتها التنافسية، وأسهم في تراجع المقدرة التنافسية دخول الصين مجال تصدير السلع كثيفة العمل التي تنتجها هذه الدول. وتفاقم العجز بزيادة معدل نمو الواردات عن معدل نمو الصادرات، وكذلك بفعل زيادة عجز كل من حساب الخدمات وحساب الاستثمارات في موازين مدفوعات هذه الدول. ويرجع اتساع الفجوة هذا إلى أن حساب

الشحن كان دائماً سالباً بغياب أسطول تجاري وطني، وإلى ارتفاع محتوى الواردات من الخدمات بالنسبة للأنشطة الاقتصادية المحلية، وإلى أن الانسياب الضخم للاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول بدأ في دفع عائد الاستثمار إلى العالم الخارجي. وقد تضخم الاستثمار وتضخمت من ثم عائداته المدفوعة إلى الخارج. وهكذا اقترن عجز ميزان المدفوعات بزيادة الاستثمار وليس إلى نقص في الادخار.

تمويل العجز من رأس المال والقروض الخارجية

سبب آخر هو تمويل العجز في ميزان المدفوعات من خلال رأس المال المالي Port folio Capital والقروض الخارجية المشتركة، وليس من الاستثمار الأجنبي المنتج الذي يبني طاقات إنتاجية جديدة، وقد تصاعدت المديونية الخارجية بسبب الاقتراض، وجرى استخدام القروض في مجال العقار والأوراق المالية وفي إقامة مشاريع مبهرة عالية التكلفة. واتجه جزء كبير من رؤوس الأموال الأجنبية نحو سوق الأوراق المالية التجارية قصيرة المدى التي تصدرها شركات الأموال المحلية، واستخدمت هذه الشركات الأموال في عمليات المضاربة العقارية أو الأوراق المالية أو القروض الاستهلاكية، وجميعها تنطوي على مخاطر شديدة.

تصاعد الإقراض المحلي

سبب ثالث يتعلق بوضع الائتمان المحلي، هو تصاعد عمليات الإقراض المحلي بمعدلات غير مسبوقه في السنوات الأخيرة، وتوجيه نسبة كبيرة من الائتمان المحلي إلى مشروعات غير منتجة، مع عدم وجود دقة في تقييم مخاطر القروض.

رد الفعل الحكومي عند وقوع الأزمة

تضافر مع هذه الأسباب سبب رابع برز حين ظهرت ملامح الأزمة الأولى، هو أسلوب تصرف حكومات الدول الآسيوية الذي غلب عليه رد الفعل. فقد عمدت هذه الحكومات رأساً إلى اتهام المضاربين بالتآمر والفساد، ثم تدخلت في عمل قوى السوق وآلياته، بأن منعت بعض أنواع التعامل في الأسهم المعروفة باسم البيع القصير الأجل Short - Selling، مما أدى إلى صعوبة خروج المستثمرين والمتعاملين الأجانب من السوق، فكان أن شعروا أنهم أسرى. كما قامت بعض هذه الحكومات بشراء الأسهم بسعر أعلى من سعر الإقفال أو برفع سعر الفائدة، أو بمنع حيازة النقد الأجنبي لأغراض التعامل في سوق العقار، الأمر الذي أشعر المتعاملين في السوق بأن «قواعد اللعبة تغيرت، ولم تعد قوى السوق وآلياته هي الحاكمة لحركة المتغيرات المالية والاقتصادية» على حد قول عمرو محيي الدين.

بلوغ المضاربة ذروتها

ما أسرع ما برز سبب خامس بفعل أسلوب تصرف الحكومات هذا، هو بلوغ المضاربة ذروتها، فالمضاربة التي هي استغلال حركات غير متوقعة في السوق، تغري المضاربين بمتابعة حركة تقلبات الأسعار في السوق لأنها كلما زادت زاد حجم هامش ربح المضارب، ويرى بعض الاقتصاديين أن المضارب لا يخلق موقفاً قائماً بحركته الذاتية، ولا يغير من ثَمَّ بحركته وسلوكه من حركة الاقتصاد. ولكنه قادر على استغلال موقف قائم لصالحه وتعظيم قوة حركة بات مؤكداً حدوثها مثل تخفيض سعر الصرف عند وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات، ولكن هؤلاء الاقتصاديين يشيرون إلى أن حجم استثمار العملات التي يتعامل بها بعض المضاربين بلغت من الكبر حداً أصبح نشاط المضاربين فيه قادراً على التأثير في الأحداث. ويضربون مثلاً بصندوق استثمار العملات الذي يديره سؤروس Soros والمعروف باسم الصندوق الكمي Quantum Fund وقد بلغت حصيلته 11 بليون

دولار أمريكي يستطيع أن يحرك بها 110 بليون دولار أمريكي، ويستحضرون كيف قام في 1992/9 ببيع ما مقداره 10 مليون دولار من الجنيهات الاسترلينية في رهان ضد نجاح جهود جون ميجور للحفاظ على سعر صرف الاسترليني، الأمر الذي أدى إلى خفض الاسترليني بمقدار 41٪، وخروج سيروس بمبلغ بليون دولار لصالح صندوقه الاستثماري.

هذه جميعها أسباب تتعلق بالاقتصاد، يوردها الاقتصاديون، في تحليل حدوث أزمة الدول الآسيوية، ومجمل ما نخرج به من قراءة قصة نهوض هذه الدول ثم وقوعها في الأزمة هو أنها على صعيد رأس المال الأجنبي قامت بجذبه بتحرير القواعد الحاكمة لدخوله وارتفاع أسعار الفائدة وتوفير ضمانات للمستثمر الأجنبي عن طريق نظام سعر الصرف الثابت بالدولار، ثم حدث أن برز عجز في ميزان المدفوعات بفعل مستجدات شهدتها السوق العالمي منها ركود سوق الحاسب الآلي وارتفاع سعر الدولار ودخول الصين مجال التصدير وزيادة عجز كل من حساب الخدمات وحساب الاستثمار في موازين مدفوعات هذه الدول. وتفاقم هذا العجز حين جرى تمويله من رأس المال وبالقروض الأجنبية، وبفعل توجيه نسبة كبيرة من الائتمان المحلي إلى مشروعات غير منتجة، وتضخمت عائدات الاستثمار المدفوعة للخارج، فكان أن توترت أعصاب الحكومات مع بروز ملامح الأزمة، فأقدمت على إجراءات انفعالية، جعلت المضاربة تبلغ الذروة وتفجر الأزمة.

ما هي الأسباب الكامنة للأزمة الاقتصادية الآسيوية؟

وما انعكاساتها؟

إن هذه الأسباب المتعلقة بالاقتصاد لهذه الأزمة الآسيوية تحثنا على أن نبحث عن أسباب أخرى كانت وراءها، فما هي هذه الأسباب الأخرى؟

أولها هو وجود نقص في الرقابة الحكومية في هذه الدول، وقد سبب هذا النقص ضعف رقابة البنك المركزي على النظام المالي والمصرفي، «مما أتاح للبنوك إعطاء قروض ضخمة لبعض عملائها دون ضمانات تذكر، واستخدام ما لديها من ودائع في استثمارات على درجة عالية من المخاطر التجارية». كما يقول د. سعيد النجار في مقاله «دروس من الأزمة الآسيوية» (مجلة النداء الجديد 98/2). وقد أثارت الأزمة «تساؤلات مهمة عن دور القطاع المصرفي في ضمان النمو والاستقرار السياسي في دولة ما». كما يقول د. إبراهيم أحمد إبراهيم في مقاله «دروس آسيوية بالقطاع المصرفي والاستقرار الاقتصادي» (الأهرام 98/1/5) وهو ينبه إلى أن السؤال يثار في مصر بعد تبنيها سياسة «الإصلاح الاقتصادي» بما تعنيه من تحرير الاقتصاد واتباع آليات السوق ويزوغ اتجاهات العولمة. ويدعو إلى تعميق العادات المصرفية بما يخدم مجموعة الخدمات التي تناسب شرائح عريضة من المجتمع وتدعم الصناعات الصغيرة والأنشطة الحرفية والانتاجية وتشجع التصدير، وقد أدى ضعف الرقابة في بعض الدول الآسيوية إلى أن تعطي البنوك قروضاً لمشاريع ليس لها دراسات جدوى حقيقية، بناء على نفوذ مقدميها السياسي.

ثاني هذه الأسباب هو الفساد الحكومي الذي تسلل إلى قمة السلطة في حكومات بعض هذه الدول. ومثلاً على ذلك استشهد به سعيد النجار ما تناقلته الأنباء عن انهيار بنك «بيريجرين» أكبر البيوت المالية في هونج كونج، بعد أن أعطى قروضاً كثيرة من بينها قرض بـ 260 مليون دولار دون ضمانات لمشروع تسانده أسرة سوهارتو رئيس جمهورية أندونيسيا.

ثالث هذه الأسباب هو استعصاء قوة رأس المال المحلي الكبير على سلطة الدولة بعد أن تحالفت مع رأس المال الأجنبي واحتكرت السوق المحلي. ومثل على ذلك احتكارات الشايبول في كوريا منذ أوائل الثمانينات كما يقول محمد عبد

وأما النظام الاقتصادي العالمي ومكان المضاربة المتميز فيه، فقد رأينا مما سبق من حديث، ما فعله سواء على صعيد المضاربين الكبار مثل سوروس الذين يستطيعون أن يتحكموا في اتجاه الأحداث أو على صعيد المضاربين الصغار الذين زادت أعدادهم ولا يستطيع أحد التنبؤ القاطع بتوجهاتهم.

وأما دور صندوق النقد الدولي فما أكثر ما يوجه له من نقد، دعا الكثيرين حتى في الولايات المتحدة الأمريكية المسيطرة عليه إلى مراجعة دوره. وهذا الموضوع يستحق تفصيلاً خاصاً به، مثل حديث المضاربة.

معالجة هذه الأسباب

واضح أن معالجة الأسباب الداخلية للأزمة هي مسؤولية الدول الآسيوية، وعليها أن تنهض بهذه المسؤولية. وهي تستطيع ذلك إذا اعتمدت «المحاسبة» ووضعت آلية محكمة للقيام بها، بحيث تقضي على الفساد، وإذا هي «شاورت» شعوبها بشأن كل خطوة تخطوها، وطورت نظامها السياسي بشكل يضمن الشورى والديمقراطية. وقد نقل الأمير حسن بن طلال في اجتماع الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي يوم 98/4/25 بعمّان عن راهب قيادي بوذي التقاه في مؤتمر لحوار الأديان مؤخراً قول هذا الراهب «إن من حسنات هذه الأزمة العودة إلى الشعب». ومما يساعد قيام هذه الدول بمسؤولياتها دعم القوى الدولية المستنيرة لها في الحيلولة دون عرقلة قوى الهيمنة اصلاحاتها.

أما معالجة السبب الخارجي بفروعه الثلاثة، فهي مسؤولية دولية لا تستطيع الدول الآسيوية القيام بها. ولا بد أن تتكاتف جميع الدول والقوى التي تستشعر خطر الأزمة معاً لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، وكبح جماح طمع قوى الهيمنة غير المحدود، وضبط ظاهرة المضاربة، ومراجعة دور صندوق النقد الدولي. وها هي الأزمة الآسيوية الاقتصادية قد دقت جرس إنذار آخر وانتشر غبارها، وتتالت انعكاساتها.

يثور عند هذا الحد أمام غير المختص في الاقتصاد سؤال عن هذه الانعكاسات:

ما هي انعكاسات الأزمة على النظام الاقتصادي العالمي ؟

تجدر الإشارة بداية إلى أن هذا النظام العالمي الاقتصادي تتالى فيه أزمات اقتصادية تعاني منها دول واحدة بعد الأخرى، وتمثل كل منها حلقة في سلسلة متصلة، ويستحضر المختصون كيف وقعت ضغوط على نظام الصرف الأوروبي بفعل ارتفاع سعر المارك وانخفاض الدولار عام 1992، مما ترتب عليه انسحاب بعض أعضاء هذا النظام وعلى رأسهم بريطانيا وإيطاليا، وكيف تدهور سعر صرف الليرة التركية في مطلع عام 1994 حين قامت كل من مؤسسة مودي ومؤسسة ستاندرد اندبورر بتتزييل ترتيب الجدارة الائتمانية لتركيا بالنسبة لقروض العملة الأجنبية الطويلة المدى. ثم كيف حدثت أزمة المكسيك المالية في آخر عام 1994 حين انهار سوق المال، ولم ينفذ الأمر إلا صندوق إنقاذ بلغت موارده أربعين مليار دولار. «وما أسرع أن انتقلت عدوى الأزمة إلى دول أمريكا اللاتينية»، كما يقول عمرو محيي الدين.

لقد ظهرت آثار الأزمة على الدول الآسيوية التي اتجهت نحو تلبية مطالب صندوق النقد الدولي، إلى انتهاج سياسة مالية متشددة، ومن ثم إلى تخفيض معدلات نمو الواردات، كما بدأت هذه الآثار تظهر على الصعيد العالمي، بحكم عصر العولمة الذي نعيش فيه وترابط الأسواق العالمية، وقد شبهها خبراء اقتصاديون بأزمة ضرب الاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر، على حد ما أورد د. عمر عبد الله كامل في دراسته المنشورة في الحياة يوم 19/3/1998 بعنوان «انعكاسات الأزمة الآسيوية على النظام العالمي ومضاعفاتها على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي». وهو يذكر من هذه المضاعفات أن نموذج التنمية لدول شرق آسيا الذي كان محل تقدير دول الخليج لم يعد كذلك، وأن طلب الدول

الآسيوية على النفط العربي الخليجي سينخفض وهو يقدر الانخفاض في عام 1998 بنحو نصف مليون برميل يوميا، الأمر الذي سيؤثر على ميزانيات هذه الدول الخليجية سلباً. وقد تتبع عمرو محيي الدين آثار الأزمة على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الأوروبي ودول آسيا، وانتهى إلى أن اليابان هي أكثر الدول تضرراً بالأزمة، «التي ينظر إليها بوصفها ضربة موجهة للجهاز المصرفي الياباني وهو لا يزال يعاني من بقايا أزمة انهيار أسواق الأسهم وأسواق العقار في أوائل التسعينات».

غبار الأزمة أصاب مجموعة منظمة التعاون والتنمية OECD، بسبب انخفاض صادراتها إلى الدول الآسيوية التي تفجرت فيها الأزمة، وقد كانت اليابان توجه 18% من صادراتها إلى هذه الدول، وكانت استراليا توجه 16% من صادراتها. وسوف تتأثر نيوزيلاندا تبعاً لذلك نظراً لأهمية تجارتها مع استراليا. ويبرز أثر الأزمة في انكشاف القطاع المصرفي لدول المجموعة نتيجة إقراضه دول الآسين Asean. وقد استشهد عمرو محيي على هذا الانكشاف بجدول أعده SBC Warbutg Dillon Read في شهر 1997/9 يبين مدى الانكشاف مقدراً بـ 128.1 بليون دولار أمريكي. فهو 22.4 لبنوك في الولايات المتحدة و 5.2 لبنوك كندية و 128.1 لبنوك في اليابان و 58.9 لبنوك في ألمانيا و 25.3 لبنوك في فرنسا و 7.9 لبنوك في إيطاليا و 32.1 لبنوك في المملكة المتحدة و 2.9 لبنوك في إسبانيا. وينتهي عمر عبد الله كامل من تتبعه لتأثير الأزمة على الاقتصاد العالمي إلى أنها ستعكس في انخفاض معدل النمو في الولايات المتحدة بنحو 0.3% في ضوء تزايد العجز في الموازنة الأمريكية إلى 43 بليون دولار لعام 1998، ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو في الاتحاد الأوروبي بنحو 0.2%. أما الصين فيمكنها الصمود إذا أثبتت قدرتها على التكيف مع هذه المستجدات الاقتصادية، وقامت بعمل المزيد من الإصلاح المصرفي.

إن انعكاسات الأزمة في عالمنا تؤكد ما تتصف به عولمة الاقتصاد من ترابط الاقتصاديات الوطنية والإقليمية بعضها ببعض. وهي تدعو إلى استحضار ما وقع من تغير في وجه الاقتصاد العالمي مؤخراً. وقد أورد «ليستر سورو» المفكر الأمريكي خمس حقائق أحدثت ثورة في مقومات هذا الاقتصاد وأسسها، عرضها د. لويس حبيقه في مقاله «أهمية الابداع في الاقتصاد المعاصر» (الأهرام 1998/2/25)، وهي: «أولاً: انحلال العالم الشيوعي وإدخال ملايين البشر إلى الاقتصاد الرأسمالي العالمي في مدى أشهر فقط. وإن مهمة استيعاب هذه الدول المنهكة اقتصادياً في مدة قصيرة ليس بالأمر السهل، بل يتطلب تغييراً جذرياً في توزيع الثروات بين دول العالم لمصلحتها. ثانياً: انتقال الثروة تدريجياً من أصحاب المواد الأولية إلى أصحاب الفكر والاكتشافات العلمية القيّمة، فهذا غيتس Gates رئيس مايكروسوفت أصبح اليوم الرجل الأغنى في العالم، بينما كان أصحاب آبار النفط والماس والذهب وغيرها من المواد الأولية هم الأغنى لأجيال عدة مضت. وسيكون المستقبل الاقتصادي المزدهر من نصيب المبدعين النشطين. ثالثاً: التحول السكاني الكبير، ليس من نواحي العدد ونسبة الزيادة والتوزيع الجغرافي فحسب، بل من ناحية زيادة المسنين مع زيادة العمر المرتقب في كل دول العالم. والشركات التي سوف تنجح اقتصادياً هي تلك التي تنتج سلعاً أو تقدم خدمات تتوجه بها إلى أذواق المتقاعدين وميزانياتهم الذين من المتوقع أن تتحسن أوضاعهم الاقتصادية مع الوقت. رابعاً: العولمة هي واقع يتطلب التأقلم معه والتحضير له. وسوف يخسر دون شك الذين يتقوقعون. خامساً: غياب أية قوة عالمية اليوم إلى جانب القطب الواحد الأمريكي، على غير ما كان عليه الحال مع بريطانيا في القرن الماضي، ومع الولايات المتحدة حتى الستينات ولكن الولايات المتحدة اليوم لا يمكنها وحدها تغيير مسار العالم مع وجود الاتحاد الأوروبي والتجمعات الإقليمية الأخرى. وهكذا فإن غياب القيادة السياسية والاقتصادية المطلقة يضع العالم اليوم في جو ضياع وقلق».

هذا التغيير في وجه الاقتصاد العالمي، يدعو جميع الدول إلى التوجه لمراجعة النظام الاقتصادي العالمي وإصلاحه، وإلى استخلاص دروس الأزمة الآسيوية والتعاون على معالجة أسبابها المباشرة والكامنة.

هل ستخرج النمر من هذه الأزمة؟

هل ستقدر الدول الآسيوية الخروج من أزمتها الاقتصادية هذه؟ وكيف؟ ماذا عليها أن تعمل؟ وماذا على الدول من حولها في عالمنا أن تعمل؟

لقد أجاب استبيان واسع أجرته «أونكتاد» «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» مع الشركات المتعدية الأقطار القائدة في عالمنا «بالإعراب عن أن ثقة غالبيتها في جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في شرق وجنوب شرق آسيا تبقى غير مهتزة، بالرغم من أزمة المنطقة المالية». وقد أوضحت شركة من كل أربع شركات أنها تخطط لزيادة استثماراتها المباشرة في كل من المدى القصير المدى المتوسط. بينما أوضح 62% من الشركات أنها ستستمر في خططها الحالية. وعبرت الغالبية العظمى عن موقف إيجابي من المشاريع طويلة المدى، وتم هذا الاستبيان مع 198 شركة. وقد جرى إعلانه في مؤتمر صحفي يوم 1998/3/18 في جنيف، وعلق عليه روبنز ريشو بيرو أمين عام انكتاد قائلاً: «تبين النتائج بوضوح أن الشركات المتعدية الأقطار مهتمة جداً بالاستثمار المباشر في إنتاج البضائع وفي الخدمات في المنطقة، الأمر الذي سيمكن المنطقة من استعادة صحتها». ومثله علقت ماريا ليفانوس قطاوي أمين عام غرف التجارة الدولية ICC.

الافتتاح الذي توصل إليه مؤتمر القمة الأوروبية - الآسيوية الثانية الذي انعقد في لندن يوم 1998/4/3 كان مماثلاً، ومفاده «أن الدول الآسيوية قادرة على الخروج من محنتها وقد بدأت تسير في الطريق الصحيح لاسترداد عافيتها، بعد

على الاقتصاد الأوروبي والاستثمار والتبادل التجاري، واستحضرت ما جرى في القمة الأولى قبل عامين في بانكوك بتايلاند التي انعقدت في ظرف مختلف، وقد رأى بعض المعلقين «أن انهيار الأسواق يبدئن مرحلة جديدة من العلاقات»، وهو العنوان الذي اختاره هشام بشيشكلي لتقريره الذي نشره عن القمة في جريدة الحياة.

الباعث على الثقة داخلياً

في شرح الباعث على هذه الثقة في تجاوز الدول الآسيوية الأزمة يقول عمرو محيي الدين «إن مجموعة هذه الدول لديها كل عوامل النمو السريع، وبالتالي فلا يوجد أي عائق أمامها للعودة إلى معدلات النمو المرتفعة إذا استطاعت مواجهة هذه الأزمة، باستيعاب أسبابها أولاً ثم بالتصدي لها من خلال توليفة من السياسات الفاعلة ثانياً». وهو يرى أن أول السياسات الواجب اتباعها في حالة تدهور سعر الصرف، هو القضاء على عجز ميزان المدفوعات بضغط النفقات وزيادة الإيرادات. وهذا يعني إيقاف مشروعات "الزخرف" ذات الطابع المظهري التي انعطفت إليها هذه الدول مثل ناطحات السحاب والمطارات. كما أن الأمر يتطلب إعادة النظر في نظام سعر الصرف، ولا بد أن تكون السلطة النقدية قادرة على الرقابة على كمية النقود، ومن ثم على الائتمان واتجاهاته.

والسياسة المثلى في رأيه بشأن معدلات النمو هو تحقيق ما تسمح بها معدلات الادخار المحلية منها. ويرى أن الأزمة يجب ألا تجعل الدول تعيد النظر في تحرير حساب رأس المال، ولكن عليها أن تستوعب دروس هذا التحرير ودروسه. ولقد عبر د. علي أومليل في بحثه عن «مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة» الذي ألقاه في منتدى الفكر العربي في 4/1998 وعرض فيه الحديث الأزمة عن مثل هذا الاقتناع مبيناً «أنه من المرجح أن بعض الدول الآسيوية سوف تستطيع تجاوز الأزمة التي هي ليست عامة ما دامت الصين

واليابان لم تتعرض لها». وأن أمام هذه الدول فرصة لإصلاح الاختلالات، حتى تتكافأ مختلف القطاعات المالية والاقتصادية والإدارية، ولتصحح العلاقة بين الدولة والمصارف والمؤسسات الاقتصادية أو الشركات، على نحو يضمن الفعالية والشفافية وتحكيم منطق الاقتصاد، وإعادة النظر في دور الدولة سواء في تحديد مجال تدخلها أو في إنهاء ممارسات الزبونية والمحسوبية بما فتح المجال للفساد على مصراعيه.

مسؤولية الدولة الأخرى ومراجعة وضع صندوق النقد الدولي

إن حدوث الأزمة وانتشار غبارها وانعكاساتها وأثارها في أنحاء مختلفة من عالمنا يدعو الدول إلى أن تسهم بدورها في احتوائها. وقد بادر صندوق النقد الدولي إلى التحرك، وأسهم الاتحاد الأوروبي بما يقارب 30% من خطط الانقاذ. ولكن الأمر يقضي مراجعة لدور الصندوق كما سبق أن ذكرنا. ويشرح د. محمد رفعت فنيش نائب محافظ سابق عن المنطقة العربية في الصندوق ذلك في حوارته مع كاتب هذه السطور أثناء اجتماع الهيئة العامة للمنتدى، بأن الصندوق هو مصلحة مطافئ للأزمات الاقتصادية. وأن الأزمة الآسيوية وأزمات سبقتها جعلت بعض وزراء مالية سابقين أمريكيين يفكرون بإلغائه، ومنهم جورج شولتز الذي كان وزيراً للمالية عام 70 وبيل سايمون الذي كان وزيراً للمالية في عهد جيمي كارتر. وقد صنّف المواقف من الصندوق اليوم بين يمين يتمسك به ويسار يرى إلغاءه، وموقف موظفيه من التقنيين وممثلي الحكومات الذين يبررون سياساته، وينتهي محمد طاهر الدجاني من دراسته عن دور صندوق النقد الدولي، التي وضع فيها خبرته في العمل معه ثلاثة عقود، بعد أن يشرح نشأته وتطوره، إلى «أنه منذ الثمانينات لم تعد البلدان الصناعية في حاجة إلى استخدام موارد الصندوق المالية بينما زاد اعتماد البلدان النامية على هذه الموارد. وهكذا أصبحت هناك فئتان من الأعضاء -فئة المقرضين وفئة المقترضين- واهتمت الأولى بتشديد شروط

استخدام الموارد والسياسات التصحيحية. وعملت الفئة الثانية على تسيير هذه الشروط». وأوضح أن الحصص تلعب دوراً حاسماً في القوة التصويتية للأعضاء، وفي تجديد المساعدات، في رسم سياسات الصندوق (المنتدى 98/3) وهذا يعني أن التحكم فيه هو للدول الغنية ذات الحصص الكثيرة.

ظاهرة انتقال رؤوس الأموال الصغيرة

أمر آخر ينبه إليه الخبراء في ضوء الأزمة الآسيوية، ومن قبلها أزمة المكسيك، وهي ظاهرة انتقال رؤوس الأموال القصيرة الأجل، وقد بلغت ما بين 120 و 130 مليار دولار في السنة، كما يقول محمد رفعت فنيش، ويدعو بعض الخبراء إلى إقامة مؤسسة دولية تتعامل مع هذه الظاهرة. وقد أوضح توماس فريدمان في مقالته «العولمة ليست اختياراً» التي سبقت الإشارة إليها «أن العولمة حقيقة وأن هناك سوقاً عالمياً واحداً.. وأنه لا أحد مسؤولاً عنه، تماماً مثل شبكة انترنت. وهذه السوق تزداد اتساعاً كل يوم.. وروادها قطع كهربى يعيش في كل مكان. وهو لا يعترف إلا بظروفه. ويتغذى من 180 بلداً...» وقال فريدمان بلسان وزير المالية الأمريكي في مقاله الطريف هذا الذي خاطب به محاضراً محمد «نحن لدينا تقلبات مماثلة.. أنا أعلم أنك تظن أنني القوة العظمى، ولكن، أنا أعيش مثلك في خوف من القطيع. وأنا أتابع تحركاته طيلة اليوم...» وبغض النظر عما في هذا الحديث من مبالغة مقصودة، إلا أنه يشير إلى أهمية ظاهرة رؤوس الأموال الصغيرة، وما يجري من مضاربات على صعيد الأفراد في عالمنا، وقد خصصت كل من مجلتي نيوزويك وتايم الأمريكيتين غلاف عدد 1998/4/27 لهذه الظاهرة كما تبدو في أوروبا. وهناك اليوم دراسات عن أثر الاستثمار على الثقافة في الدول الغنية وعلى الأفراد الذين يتعاملون مع الحاسب الآلي لبيع وشراء الأسهم والسندات. وقد عرض جميل مطر في مقاله «نحن وثقافة الاستثمار» (الأهرام 1998/3/18) لنشأة ثقافة فرعية في الولايات المتحدة تحمل اسم ثقافة

الاستثمار، بفعل إقبال أعداد متزايدة من أفراد الطبقة الوسطى على الاستثمار في الأسهم والسندات، والمضاربة التي أقرب إلى المقامرة، وقد بدأ تأثير هذه الثقافة على انحسار الاهتمام بالرياضة وبقراءة الكتب وبالسياسة أيضاً. ولافت أن الاهتمام بسوق الأوراق المالية بدأ يتزايد في عدد من دولنا العربية. وقد جاء في تقرير نشرته مجلة روز اليوسف المصرية الأسبوعية في 13/4/1998 أن «في مصر اليوم 138 شركة تعمل في مجال السمسة، رؤوس أموالها 116 مليوناً و750 ألف جنيه. وهناك 40 شركة نشاطها ترويج الاكتتاب وتغطيته وتكوين المحافظ وإدارتها والمشاركة في تأسيس شركات تقدر رؤوس أموالها بنحو مليار و103 ملايين و630 ألف جنيه.. وجميع هذه الشركات مسجلة في البورصة المصرية وتخضع لقانون الشركات المساهمة».

وبعد ...

فقد بدأ التحرك على المستويين الإقليمي والدولي لمعالجة الأزمة. وتضمن هذا التحرك قيام صندوق النقد الدولي بطرح ما يطلبه من حكومات الدول الآسيوية. ويخشى بعض الاقتصاديين من أن تسبب هذه المطالب تفجر الاستياء الشعبي في بعض هذه الدول، وبخاصة أندونيسيا، وقد نبه إلى ذلك مارتن فلدشتاين أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد في دراسته في مجلة فورين أفيرز بعنوان «صندوق النقد الدولي قد يفقد فاعليته بسبب أسلوب معالجته للأزمة الآسيوية». ورأى عادل حسين في تعليقه على ما جاء في هذه الدراسة أن تنفيذ توصيات الصندوق المطلوبة من كوريا قد تجهض نهضتها. (الشعب 98/4/17).

إن الدرس الأهم الذي نستخلصه من الأزمة الآسيوية هو أن النظام الاقتصادي العالمي يعاني من خلل، وبحاجة إلى مراجعة تقوم بها جميع الدول، التي عليها أن تتعاون معاً لإصلاحه. فكل الدول -كما يقول الباحث الاقتصادي الشاب- «عرضة لانهايات مفاجئة وسريعة إذا كانت المتغيرات الاقتصادية ليست

في صالحها، والحكومات غير قادرة في غالب الأحيان على تنفيذ إصلاحات هيكلية سريعة، كإلزام الاقتراض الخارجي، وخصخصة الأصول الراحبة، وزيادة الشفافية والمعلومات والكفاءة في أسواق رأس المال، وتحرير أسعار الصرف، وإلغاء الاحتكارات والامتيازات لبعض الشركات، وتحسين معدلات النمو وتوزيع الدخل. ويمضي قائلاً «ولكن الإقلاع ممكن وله شروطه التي هي التخلّص من «غلبة الدين»، وتحسين الأطر القانونية والإجراءات، وتفعيل آليات المشاركة الشعبية والديمقراطية والقطاع غير الهادف للربح لتحسين نوعية معيشة المواطنين تحت خط الفقر، وتحقيق توازن في نمو الاقتصاد المحلي الداخلي مع نمو قطاع التصدير، والاهتمام بالتقنية المناسبة وتطبيقاتها، والتركيز على المشاريع ذات العمالة الكثيفة غير المبهرة إعلامياً والتي تعود بالنفع على أكبر عدد من الناس».

إن خلل النظام الاقتصادي العالمي الراهن هو جزء من خلل النظام العالمي الناجم عن تحكم قوى هيمنة دولية فيه. والحاجة ماسة لتكاتف دعاة الإصلاح لإصلاحه، ليكون عادلاً فيه «حق معلوم للسائل والمحروم» يقام فيه «الوزن بالقسط» للإنسان فيه «ما سعى»، تحكمه «أخلاقيات العمل»، التي تجعل كل فرد حسيباً على نفسه يتوخى الحق والعدل ويأبى الباطل والظلم. وحضارتنا العربية الإسلامية لديها ما تسهم به في هذا الإصلاح، بقيمها التي جاء بها الوحي الإلهي التي تحث على «الحلال» وتنهى عن «الحرام»، وتحذّر من «غلبة الدين وقهر الرجال»، والمؤمن يعوذ بالله منهما في الدعاء المأثور في آخر كل صلاة.